

وخالع من يسي صلاه من صلاتين لان ذمتها اشقت بكل واحد من صلاتين
والاحتمال انه لم يبعدها فيقول بها فظها فظها سعتا اصلاحا صحيحا وفتح الروايات
الوجه الاول وهو ثا دسند في صحيحه وفتح جمهور الاصحاب الوجه الثاني
وهو انه لا اعاده صحه العواني والراغب واخرون وقطع به التقال في شرح
الشيخ الفاضل جبين في تعليقه والشيخ ابو محمد في المعرفه والمؤلف والبعوثي
وعنهم ولو سجدها وصل الظهر ثم من الاثر وصل العصر لم يتوضأ
بينما لزمه اعاده العصر بالاختلاف لانه صلاها واحدا فظعا ولا يزمه اعاده
الظهر بالاختلاف لانها مصت على الصحيح لم يجرها بشي ولو سجد كره
وصلي اياها ليس بها الذكر ثم ان انه كرجل فصل لزمه نفا تلك الصلوات
فيه طريقان احكاما للمؤلف والثاني احداهما وقطع الفاضل جبين انه على
وجهين وبنا على التولين فيرسل اليه جهة او جهات ثم يتغير الخطا والثاني
وهو الصحيح عند المغنل والثالث قطع به الحاشي العزبي وهو المختار
بين ما اعاده بالاختلاف من نظر الطهارة وصل بيان محتملا خلافه قبله
فبان امر ما مبني على التخفيف فيباح تركها في ما قلنا السومع القدره
والجوز ترك الطهارة مع القدره ولان اشتباه القبلة والخطا فيها يكون خلل
الحديث ومبني تحت الخشبي الصلاه بعدس والمبسر واليلاج بن عاصي
الاصل ثريان خلافة في وجوب الاعاده الطريقيات وكذا سبق ان يكون الحكيمة
بني الرجل والمره اذا الماه او مساه او رجمه رجل او رجمه في امره ولم يرب
طهارة وصل بيان الخشبي يصنع نرجسا لظهور في الاعاده بالاختلاف هذا
حكم من الخشبي نفسه او رجلا وامره ان اذا من رجل نرج الخشبي ولا يتنقض
واحد منهما لاحتمال ان عضو يارب وكذا اذا است المره ذكر الخشبي فلا وضو
لاختلال ولو سجد الرجل ذكر الخشبي اشغرت صوا الرجل لان الخشبي ان كان رجلا
نقد لسركه وان كان طهارة قبلها بلر عضوها الزايد ولا يتنقض الخشبي

لاختلاله رجل والمسوي يتنقض هكذا قاله الاصحاب ودمدم التنقيح على المذموم
وهو ان المسوي لا يتنقض معان العضا الزايد يتنقض لسهن ولو است المره
من الخشبي فهو كسر الرجل ذكر الخشبي فنسقط المره لانه ان كان رجلا فقد لسه
وان كان ان يتنقض مست فرجا ليه لسه او باه ولا يتنقض الخشبي لما سبق
وان من الرجل والمره من رجل الخشبي اشغرت الماسر وصا بعه ان من سرش
الخشبي ما له مثله اشغرت ولا فلا يتنقض الرجل عنه ذكر الخشبي لا فرجه
والمره عكسه وان اذا من الخشبي خشي فيظن ان من فرجه اشغرت الماس
وكذا لو سجد فرج شكلا وذلك شكلا اخر اشغرت لانه من اولس وان
من احد فرجي الشكل يتنقض كالأصح لاختلال الزايد ولو سجد الخشبي
فرج صاحبه ومن اخر ذكر الاثر فيما اشغرت طهارة سجدتها ان كان
رجل من سجد من الماسر لانه او اشغرت اشغرت من الماسر او رجلا وامره ان تقا
جميعا ما تنقض احدهما متيقن كمن غير متيقن والاصل في قول واحد الطهارة
ولا يبطل بالاختلال فلكل واحد ان يبطل تلك الطهارة هكذا كلف اذا لم
يكن من الخشبي وبين من سه محبسه او غيرها يمنع نقض الوضوء المرفق ان كان له
يخفى حركه تتقدم يراحو له وحده لا يتنقض هذه الصور بسبب
الوضوء لاختلال الاشتغال هذا محض كلام الاصحاب في المله وفرعها
واما قول المصنف او سجد ذلك منه غيره لم يتنقض حتى يتحقق انه
من الماسر الاصل او الذكر الاصل في هذا مما يذكر عليه لان غيره ان كان من
منه ما له مثله اشغرت لان مساه لانه ماسر او اسر بنجا عن المصنف
بان سره لا يتنقض سيما الماسر فان الكلام فيه واما اذا من منه ما له
مثله فيتنقض سيما الماسر الماسر على التقيين ولم يرد انه لا يتنقض
بكل سبب ولكن كلفه موهم وقوله ومن جرد ان يكون الذكر منه غير الاصل
لم يتنقض هذا محضه وزياده لاحاجه اليها لانه قد علم من قوله لم يتنقض